

تنامي الجماعات المتطرفة المسلحة في سوريا والعراق

المخلص

يتصدر موضوع الجماعات المتطرفة المسلحة وصعودها في المنطقة العربية، وخصوصاً في كل من سوريا والعراق، أجندة الكثير من الباحثين ومراكز التفكير الإقليمية والعالمية. ورغم ذلك، فإن كثيراً مما يُكتب في هذا السياق ينقصه الكثير من الموضوعية والدقة، ويرتبط بأفكار مُسبقة وصور نمطية تنتشر في وسائل الإعلام الغربية حول الإسلام والعرب والشرق الأوسط، وهي صور وأفكار لا تستند إلى حقائق التاريخ، ولا تقدم في العادة حلولاً تراعي تركيبة المنطقة ومصالح شعوبها.

ومن هنا يأتي اهتمام مركز دراسات الشرق الأوسط في الأردن في هذا الموضوع ضمن إصداره الثاني من سلسلة "دراسات مركزة" تحت عنوان "تنامي الجماعات المتطرفة المسلحة في سوريا والعراق". ويتضمن هذا الكتاب فصلين وملحقاً واحداً.

يتناول الفصل الأول أسباب نمو الجماعات المتطرفة المسلحة ونتائج ظهورها على الصعيد الإقليمي العام؛ حيث تتداخل أربعة أسباب في تفسير قوة هذه الجماعات وشعبيتها في المجالين العملي والفكري، ففي الإطار العملي، ساهم الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ في نشأة البيئة الحاضنة لنمو هذه الجماعات، كما أدت دائرة العنف والعنف المضاد التي تولدت بين أنظمة الحكم وقوى المعارضة في كل من العراق وسوريا في عامي ٢٠١١ و٢٠١٢ إلى زيادة شعبية الحركات المتطرفة المسلحة في مقاومة الأنظمة الحاكمة، أما في الإطار الفكري، فقد ساهم ضعف منظومة المعارف حول إمكانيات التغيير السياسي بطرق سلمية في المنطقة العربية بشكل عام في تمكين صورة هذه الجماعات على أنها القوى الوحيدة القادرة على إحداث ذلك التغيير، وساهمت الأزمة الحالية التي يشهدها الفكر السياسي العربي في تعزيز الاستقطاب والانقسام وصعود الفكر المتطرف.

أما من حيث تداعيات صعود الجماعات المتطرفة المسلحة ومخاطرها على المنطقة، فيتناول الفصل ثلاثة من هذه التداعيات على الإقليم دون النظر إلى السيناريوهات المحتملة للأزمة في كل من العراق وسوريا، لأن هذه الجماعات تُعدّ ظاهرة إقليمية لا تقتصر على هذين البلدين؛ إذ من السهل أن تنتقل هذه الجماعات ومقاتلوها عبر المنطقة، خاصة وأن غالبية المقاتلين في صفوفها من معظم دول المنطقة، لذا لا يمكن تناول نتائج هذه الظاهرة على العراق وسوريا وكأنهما معزولتان عن بعدهما الإقليمي. وتتخلص هذه التداعيات الإقليمية في تأزيم الصراع بين الهوية الوطنية والدينية، وهو صراع ناتج عن أزمة الفكر السياسي العربي، وكذلك في التماهي مع العنف في المنطقة ليصبح الوسيلة الوحيدة لفض نزاعاتها، بالإضافة إلى إشكالية إعادة تأهيل عناصر الجماعات المسلحة ودمجهم في مجتمعاتهم بعد انتهاء موجات العنف والعمليات المسلحة.

ويخلص الفصل إلى عدد من التوصيات، ومن أبرزها، دعوة القوى الدولية والإقليمية إلى العمل وبشكل جدي على تعزيز وسائل الشراكة السياسية في العراق وتأمين الضمانات التي تعيد لكافة مكونات الشعب العراقي ثقته بنظام الحكم وتطوير لمؤسسات قادرة على النهوض بهذه المهمة. ودعوة هذه القوى إلى العمل سريعاً على وضع خطة للحل السياسي في سوريا بعيداً عن التقاعس والمماطلة، وتفعيل سبل الوصول لحل توافقي عن طريق وسطاء حياديين قادرين على كسب ثقة الحركات والفصائل المسلحة والنظام. كما يخلص هذا الفصل إلى دعوة الحكومات العربية إلى اتباع نهج جاد في التنمية السياسية لتعزيز الهوية الوطنية وإطلاق حوار جاد حول أسباب وتداعيات ضعف الهوية الوطنية للوقوف على مسبباتها ومعالجتها، وتقديم

حلول واستراتيجيات تنموية وحقوقية بديلة تأخذ بالاعتبار المسببات الهيكلية التي تدفع الشباب العربي للانخراط في الجماعات المتطرفة والمسلحة.

أما الفصل الثاني من هذا الكتاب فيشير إلى حالتين في المنطقة ساعدتا علي انتشار الجماعات المسلحة المتطرفة بوجه عام؛ إذ تعيش الفضاءات الديموغرافية السنوية في المنطقة فراغاً سياسياً، فهي لا تجد صوتاً يمثلها. كما يشهد محور الاعتدال العربي أزمة صاعدة فلا يقدم تصوراً سياسياً جديداً للمنطقة بل ويحاول إرجاعها للوضع القائم قبل ثورات الربيع العربي متجاهلاً بذلك رغبات الشعوب التي أوجبت تلك الثورات. ويقدم هذا الفصل قراءة للخارطة الأيديولوجية والتنظيمية للحركات المتطرفة المسلحة في سوريا في شباط/ فبراير ٢٠١٤ والتغيرات التي طرأت عليها منذ عام ٢٠١٣. وينوه بدءاً إلى الخلط القائم بين الجماعات الفكرية ودور الدين في سوريا من جهة وإلى الطبيعة الرخوة لخارطة الجماعات من جهة أخرى، بحيث تدفع الحسابات الفصائلية المتغيرة والعوامل الإقليمية إلى تغيير التحالفات والمواقف، إلا أن السمة الأهم للحرب في سوريا هي أنها تمثل الآن حرباً طائفية ومتداخلة انخرقت عن مسارها الرئيسي في كونها ثورة للشعب السوري ضد نظام الأسد.

وتوضح هذه الخارطة الأيديولوجية والتنظيمية غلبة السلفية الإسلامية على الحركات المسلحة في سوريا، حيث لا تشكل الفصائل العلمانية ثقلاً ميدانياً. كما توضح الخارطة غياب السلفية السورية التقليدية، حيث تم تجريف تيارات الإسلام السياسي في سوريا منذ استقلالها. ومع بدء الأزمة السورية ظهرت تيارات سلفية دخيلة على سوريا نتيجة لظروف الحرب، وهي تشكل بذلك "حركات طارئة". وتتوزع الحركات المسلحة بين ثلاثة تيارات رئيسية: السلفية التقليدية وتمثلها جبهة الأصالة والتنمية. والسلفية الحركية-السرورية وتمثلها فصائل أحرار الشام وصقور الشام، والسلفية الجهادية وتمثلها جبهة النصرة وداعش على اختلاف بينهما.

أما تنظيمياً، فيعرض الفصل خمس حركات رئيسية ظهرت في سوريا حتى بداية ٢٠١٣، إلا أن هذه الخارطة الفصائلية تغيرت مع بداية ٢٠١٣ نتيجة عوامل عدة؛ فقد اتسع الخلاف بين المعارضة السورية في الخارج والفصائل المسلحة في الداخل، كما اتضح الرفض الأمريكي للتدخل، وبناء عليه أعادت الفصائل ترتيب أوراقها، وبرز الخلاف بين الأجنحة التركية-القطرية والأجنحة العربية بحيث كانت الأخيرة تدفع لدعم التيارات العلمانية وضد دعم أي تيار إسلامي في سوريا.

ومن أبرز المتغيرات في عام ٢٠١٣ ظهور تنظيم داعش ووضوح الخلافات بين تيار القاعدة في سوريا: داعش التي تمثل التيار المتشدد في القاعدة، وجبهة النصرة التي تمثل التيار "البراغماتي" بحسب وصف القاعدة. كما برزت الجبهة الإسلامية في سوريا والمكونة من عدة فصائل بقوة ٥٠ ألف مقاتل.

ويعرض هذا الفصل للمشاريع القائمة في سوريا، فمنها المشروع الإيراني الساعي للحفاظ على مناطق نفوذه، والمشروع السنّي الممثل بالجبهة الإسلامية في سوريا المدعومة من تركيا. ومشروع داعش الذي يمثل رؤية إقليمية، وهو غير معنيّ بمستقبل الأسد. ويتقاطع المشروع الإيراني والتوجه الأمريكي في إدامة الفوضى المحدودة في سوريا، وهي حالة تُفيد تنظيم داعش في تحقيق مشروعه.

أما السيناريوهات الثلاثة المحتملة في سوريا فهي انتصار بشار الأسد، أو تقسيم سوريا بناءً على موازين القوى الحالية، أو اتساع الصراع ليتحول إلى حرب طائفية إقليمية أوسع، وهي جميعها تندر بالقلق على مستقبل المنطقة.

ويشير ملحق الكتاب، الذي يحتوي مداخلات من عدد من الباحثين والسياسيين والأكاديميين، إلى أزمة الدولة الوطنية وغياب التعددية الحزبية في المنطقة، مما أدى إلى تشوه الهوية الوطنية وطغيان الهوية الطائفية، نتيجة لغياب التعددية السياسية، والتضييق على حركات الإسلام السياسي المعتدلة، وغياب مساحات التعبير السياسي السلمي، الأمر الذي دفع عدداً لا بأس به من الشباب العربي نحو الحركات المسلحة والمتطرفة.

كما يحذر الملحق من تضخيم تنظيم داعش نظراً إلى ما جرى في العراق بين عشائر الأنبار وحكومة العراق المركزيّة وخاصة في الفلوجة، حيث تم تضخيم قدرات داعش القتالية. علماً بأن لدى داعش استراتيجيات ناجحة مثل حصر القتال بينه وبين فصائل المعارضة في سوريا، فالتنظيم لا يُقاتل الجيش السوري. كما أن لدى داعش عقيدة قتالية مدعومة بفتاوى دينية تُبيح قتل الآخر. وهي استراتيجيات ساعدته على التوسع والقتال بعنف غير مسبوق. وتبع هذا التحذير الخوف من إصاق تهمة داعش بالشعوب السنية في المنطقة في ضوء الاحتقان الطائفي الحالي.

وبالنظر إلى الدروس التاريخية حول الجماعات المتطرفة المسلحة، فهي غير قادرة على الاستمرار فيما يتجاوز العنف والعنف المضاد لأنها لا تقدم مشروعاً سياسياً مستداماً، ولأنها تعتمد على التمويل والدعم الخارجي، فهي تسقط بمجرد توقف الدعم عنها. وجاء ذلك في إطار الإشارة إلى الدور الأمريكي والإيراني، والاسرائيلي المحتمل، في الأزمة السورية.